التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري
دراسة تطبيقية نموذج التنويع - هريشمان هرفندل –

Economic diversification to counter oil shocks in the Algerian economy
An applied study of the diversification model - Hrishman Hervandel –

عبد الصمد سعودي(*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد بوضياف مسيلة-الجزائر

ملخص :

لقد اتبعت الجزائر سياسات مختلفة لتحييد أثار التذبذب واللايقين بالنسبة لأسعار وإيرادات النفط على موازنتها العامة، والتي تتمثل في تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات، كما أصبح هدف التنويع الاقتصادي، أي تنويع مصادر الدخل الوطني، بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية هدفا معلنا. وعلى الرغم من هذه السياسات المتبعة إلا أن النفط وإيراداته لا يزال طاغيا في الناتج المحلي والمالية العامة مما جعل الجزائر عرضتا للأثار السلبية الغير مرغوبة على الميزانية العامة. ولذلك فإن الجزائر تواجه تحديات خاصة في إدارة اقتصادها وفي إعداد الموازنة العامة وتصميمها، ليس فقط لأن أسعار النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه النفط، ولعدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول وتداعيات ذلك بالنسبة للسياسة المالية القصيرة والطويلة الأجل.

الكلمات المفتاح : التنويع الاقتصادي، أسعار النفط، الموازنة العامة ، الناتج المحلي.

Abstract :

Algeria has adopted various policies to neutralize the volatility and uncertainties of oil prices and revenues on its general budget, namely the adoption of conservative oil prices in the country's fiscal revenue estimates and the establishment of a revenue control fund. The objective of economic diversification, ie diversification of national income sources, Non-oil target declared. Despite these policies, however, oil and its revenues are still overwhelming in GDP and public finances, which has made Algeria offer undesirable negative effects on the public budget. Algeria is therefore facing special challenges in managing its economy and in preparing and designing the public budget, not only because oil prices are volatile and difficult to predict, but also because they have to plan when oil will be implemented, uncertainty about oil revenues and implications for fiscal policy Short and long-term.

Keywords: Economic Diversification, Oil Prices, Public Budget, Local Production.

eMail : (*) : Abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

I- تمهيد :

بما أن اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد على النفط المرتبط بالاقتصاد العالمي كمصدر رئيسي للإيرادات، فان هذا يشكل تحديا لواضعي السياسات المالية نظرا لان ذلك يحد من قدرته على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الاقتصادي. حيث تعد السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية وذلك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الجزائر منذ استقلالها تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية وخاصة في فترة السبعينات والثمانينات ومطلع الألفية الحالية، وتسعى إلى البحث عن السياسة المالية الرشيدة فيما يتعلق بنظام استغلال هذه الثروة النفطية، وبما يتماشى مع سياستها التنموية وأهدافها المسطرة في نجاح الاقتصاد الوطني.

1- إشكالية الدراسة: من خلال ما تقدم يمكن طرح إشكالية لهذا البحث كالتالي:

- ماهي آليات التنويع الاقتصادي لمجابهة انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟

2- الاشكاليات الفرعية: يمكن طرح الفرضيات التالية للدراسة:

- ما هي أهم الطرق المستعملة تسعير النفط عالميا؟
- إلى أي مدى يرتبط الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط؟
- ما هي أهم القطاعات الاقتصادية التي تحقق التنويع والمساهمة في الناتج المحلي؟

3- أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث لمعرفة أثر تقلبات أسعار النفط في على متغيرات الاقتصاد الجزائري، ونوع العلاقة بينهما، وكذلك مدى تأثر الميزانية في الفترة الأخيرة بتراجع الأسعار في السوق الدولية؛ وفي الأخير نستعمل مؤشر هرفندل هيرشمان لمعرفة درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري.

4- أهمية الدراسة:

الارتباط الكبير بين الاقتصاد الجزائري وأسعار النفط ساهم في حدوث أزمات خاصة على التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، لذلك يجب تنويع الاقتصاد لتخفيض اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد.

II - عموميات حول النفط وطرق تسعيره :

أدت الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذات ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أوفي تأثير القوى الفاعلة على الأسعار، حيث أصبحت مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق البترولية تتميز بعدم الاستقرار والثبات؛ ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا المحور لمناقشة أهم العوامل المحددة لسعر النفط والتطورات والأزمات التي شهدتها أسعار النفط.

1- تعريف الطاقات المتجددة: أضحت الطاقة المتجددة محل اهتمام من طرف معظم دول العالم وخاصة الهيئات العالمية المختصة بالطاقة ،وفيما يلي سرد بعض التعاريف:

1.1- تعريف وكالة الطاقة العالمية (EAI): تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.[1]

1- ماهية النفط: نتطرق في هذا العنصر لتعريف البترول وخصائصه وأهم مصطلحاته.

1.1- تعريف النفط: مصطلح النفط هو كلمة ذات أصل فارسي مشتقة من المصطلح " نافاتا" والتي تعني قابلية السريان، أطلقها البابليون والآشوريون، لكونه مادة سائلة. [2] أما كلمة «البترول» ترجع إلى الأصل اللاتيني « Petr-Oleum» والمتكونة من لفظين « Petr» وتعني زيت و« Oleum» بمعنى الصخر، مشكلة بذلك « زيت الصخر».[3] ويطلق عليه أيضا مسمى«الزيت الخام» أو «الذهب الأسود. وعلميا عُرف البترول بأنه السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم و يحرر عند احتراقه طاقة، قابل للاشتعال، بني غامق، أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.[4]

ومن الناحية الاقتصادية فهو مورد اقتصادي طبيعي طارئ أو فاني لأنه يتمتع بمخزون أو احتياطي غير متجدد، و لا يترك بعد استعماله الأول أي أمل في استعماله ثانية.[5]

2.1- أصل النفط: تبلورت الآراء حول أصل البترول في نظريتين رئيسيتين هما:

1.2.1- النظرية العضوية: النفط يكون نتيجة تحلل النباتات والحيوانات البحرية ضمن المواد المترسبة، بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر آلاف السنين، وهذه النظرية الأكثر شيوعا وقبولا.

2.2.1- النظرية اللاعضوية: من أقدم النظريات التي تفسر أصل النفط، وتقول أن الهيدروجين والكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيمائية المعقدة في ظل ظروف الضغط والحرارة الشديدين مشكلين النفط، وقلما يتم الاستناد إلى هذه النظرية رغم إمكانية إنتاج بعض المشتقات النفطية مخبريا باتباع تلك التفاعلات الكيمائية، لأنه ليس هناك ما يؤكد أنها تمت بنفس الطريقة في الطبيعة.[6]

2- أهمية النفط في الاقتصاد الحديث: الحضارة المعاصرة قائمة على النفط، ليس فقط لكونه مصدر طاقة وسلعة استراتيجية لها أهمية اقتصادية، وإنما أيضا لأنه ظاهرة لها مكانة سياسية وعسكرية واجتماعية كبيرة.

1.2- الأهمية الاقتصادية: إن الأهمية الاقتصادية للبترول تتجسد في العناصر التالية:

1.1.2- النفط كمصدر رئيسي للطاقة: ترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها:

- ارتفاع القيمية الحرارية المتولدة عنه أكثر من أي مصدر معروف حتى القرن الواحد والعشرين؛
- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له؛
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

2.1.2- النفط مادة أولية أساسية في الصناعة : ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيماوية، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الانتاجية الصناعية الضرورية.

3.1.2- النفط مصدر للإيرادات المالية: تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية. بمقدار عالي جدا خاصة في شكل مشتقات نفطية، ولقد شكلت نسبة مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية لمجموع الدول العربية لسنة 2014 نسبة 69.2 %[7] أي ما يعادل 659.1 مليار دولار في حين كانت تمثل 74.1% في 2013.

4.1.2- النفط أهم سلعة في التبادل التجاري: النفط ومشتقاته سلعة تجارية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لنسبتها العالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهميته في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها[8].

5.1.2- دور النفط في تنشيط الأسواق المالية: توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، حيث ظهرت هذه البورصات لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو مشتقاته، وتوجد ثلاث بورصات كبرى منظمة في العالم هي سوق نيويورك للتبادل(NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن(IPS) و سوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)[9]، ومعظم المتعاملين فيها هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار من خلال عمليات المضاربة، التحوط والموازنة[10].

2.2- الأهمية الاجتماعية للنفط: يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية لثلتالي:

1.2.2- النفط وقطاع المواصلات: النقل من أهم القطاعات في حياة الإنسان، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فجميع وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة لعملها.

2.2.2- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية: تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي و الأسمدة... دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، و تتنوع استعمالاتها و من غير الممكن الاستغناء عنها.

3.2.2- دور القطاع النفطي في التشغيل: على رغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة من مختلف المستويات.

4.2.2- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية : تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين، ومساهمتها في تمويل الرياضة والبحث العلمي.

3- السعر البترولي أنواعه و محدداته:

1.3- مفهوم سعر البترول: هو قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ،...الخ[11]. و بعبارة أخرى هو التعبير النقدي المعبر عنه بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد من النفط.[12]

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند أبار النفط و هذا في ظل احتكار قلة الذي ساد السوق البترولية ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اتساع صناعة النفط في بلدان عديدة لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق البترولية، التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب و العرض و هذا لدخول بلدان منتجة للنفط السوق البترولية.

كما أن الاختلاف في أسعار النفط لمختلف مناطق العالم يرجع لاختلاف درجة الكثافة النوعية للنفط، بحيث أنها كلما كانت مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة و العكس صحيح.

2.3- التطور التاريخي لأسعار البترول: مرت سوق النفط العالمية بعدة دورات على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين، كما شهدت تطورات كبيرة خلال بدايات القرن الواحد والعشرين، عرفت في بعض منها تغيرات أساسية وعدة هزات وأزمات مما أثر على أسعار النفط صعودا ونزولا.

1.2.3- تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1973-2000): شهدت فترة السبعينات صدمتين بتروليتين حادتين تجلت في ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية، وقد كانت منظمة أوبك خلال فترة السبعينات هي المحددة لسياسات الإنتاج والتسعير، لكنه ومع بداية عام 1982 بدأ تأثير المنظمة في الانخفاض ليتحول السوق العالمي للنفط إلى سوق مشترين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر في أسعار ترتب عنه بروز أزمة نفطية معاكسة سنة 1986 تجلت في انخفاض حاد في أسعار النفط، لتبدأ في الانتعاش مع بداية التسعينات، إلا أن بداية سنة 1998

عرفت هي الأخرى انخفاضا شديدا في أسعار النفط بسبب تداعيات أزمة جنوب شرق آسيا على السوق النفطية.

1.1.2.3- صدمتي أسعار النفط الأولى والثانية (1973 و1979): لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970 ، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بينما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وماهو مطلوب من قبل مستهلكيه، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية، وبهذا فقد انتهى عصر النفط الرخيص (من 1 إلى 3دولارات للبرميل) الذي ارتبط بالمنافسة بين الشقيقات السبع للتخلص من النمو في الإنتاج الواسع من النفط بعد وضع أعداد كبيرة من حقول النفط العملاقة في الشرق الأوسط، وبدأ عهد جديد أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار. ولقد أدت هذه التطورات الهامة في الصناعة النفطية في بداية السبعينات وتفاعلات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة بترولية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 3.1 دولار كمتوسط لسنة 1973 إلى أكثر من 10 دولار في سنة 1974،في حين اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974 إلى 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما وبأسعار حقيقية، ثم عادت وارتفعت الأسعار وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية–الإيرانية (حرب الخليج).

الجدول رقم (01): تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1970-1979) الوحدة: دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سعر البترول	2,1	2,6	2,8	3,1	10,4	10,4	11,6	12,6	12,9	29,2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام، 2006.

كان تأثير صدمتي النفط الأولى والثانية خلال فترة السبعينات كبيرا على الاقتصاد العالمي (الدول المنتجة والمستهلكة) لأن النفط كان يومها يمثل المصدر الرئيسي للطاقة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لذلك لا يوجد استغراب من أن تضاعف أسعار النفط كان له تأثير سلبي كبير على الدول المستهلكة في حين كان التأثير إيجابيا على الدول المصدرة له.

2.1.2.3- أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986: إن التحول الذي شهدته السوق العالمية للبترول خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من سوق تتحكم فيها الدول المستهلكة إلى سوق تتحكم فيها الدول المنتجة أدى إلى إتباع الدول المستهلكة للبترول استراتيجية تهدف إلى خفض أسعار البترول[13]، وذلك عن طريق عدة محاور رئيسية تمثلت أهمها فيخفض اعتمادها على بترول دولا لأوبك، والاحتفاظ بمخزون استراتيجي يمكن استخدامه عند ارتفاع الأسعار،وقد نجحت هذه الاستراتيجية فيخفض أسعار البترول بسبب اختلال ما بين العرض والطلب على النفط، وغياب التنسيق بين الدول المنتجة، الأمر الذي أدى إلى انهيار الأسعار عام 1986.

الجدول رقم (02): تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1980-1989) الوحدة: دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر البترول	36,2	34,9	32,4	29,1	28,2	27,0	13,6	17,7	14,3	17,3

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

مع انحسار الطلب العالمي ووجود إنتاج متزايد من خارج دول منظمة أوبك، فقدت أسعار أوبك أهميتها، وفقدت بذلك دول أوبك أسواقها، ولم يكن عبء تحمل ذلك عادلا بين دول الأعضاء في المنظمة، ما تسبب في إطلاق الإنتاج إلى أقصاه 14، وكانت النتيجة انهيار الأسعار إلى نحو 13 دولار للبرميل في متوسط عام 1986. ومع التزام الدول الأعضاء في أوبك بالحصص المخصصة لكل منهم عاد السعر ليستقر حول 17 دولار للبرميل خلال العام 1987 وذلك بعد إقرار سعر 18 دولار كسعر رسمي، إلا أنه عاد للانخفاض عام 1988 نتيجة لضعف الطلب العالمي ووفرة المخزون النفطي في الدول المستهلكة، بالإضافة إلى اعتدال الطقس خلال فصل شتاء تلك الفترة. ومع بداية عام 1989 بدأت أسعار النفط في الارتفاع مما أدى إلى استقرار الأسواق.

3.1.2.3- تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999): شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة مما أثرّ على قوى السوق النفطية العالمية، وقد كان من أبرز تلك التطورات انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وكذا نشوب حرب الخليج الثّانية وما أدى إليه ذلك من اضطراب ساد السوق النفطية لفترة ليست بالقصيرة، وبذلك فإنه وبعد الارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال سنة 1990 والتي سجلت خلاله سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل، استمر سعر النفط في التآكل على طول الفترة 1991-1994 إذ انخفض إلى ما مقداره 15.5 دولار للبرميل سنة 1994، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال 1995 و1996 ببلوغها مستوى 16.9و 20.2 دولار للبرميل،عادت أسعار النفط للانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى أدنى مستوى خلال فترة التسعينات سنة 1998بما يقدربـ12.3 دولار متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا.

الجدول رقم (03): تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1990-1999) الوحدة: دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر البترول	22,3	18,6	18,4	16,3	15,5	16,9	20,2	18,8	12,3	17,4

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

2.2.3- تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015): مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعبًا رئيسيا في السوق بعد فترة غياب طويلة جسّدت تقلص قوتها،لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وقد صحبت هذه (2000-2015) أحداث وتطورات هامة تمثلت أهمها في أحداث 11

سبتمبر والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس 2003، والأزمة المالية العالمية والتي ألقت بظلالها على السوق النفطية.

1.2.2.3- طفرة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008): بينما انخفضت الأسعار الإسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3 % عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، إلا أنها عرفت منحا تصاعديا خلال الفترة 2008-2002منتقلة من مستوى 24.3 دولا للبرميل خلال عام 2002 إلى مستوى 94.1 دولار للبرميل خلال عام 2008، مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث أن فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض.

الجدول رقم (04): تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (2000-2015) الوحدة: دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر	27,6	23,1	24,3	28,2	36,0	50,6	61,0	69,1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر	94,1	60,9	77,4	107,4	109,5	105,9	96,2	49,5

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

2.2.2.3- تذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية للفترة (2008-2015): لقد سلكت أسعار النفط مسلكا غريبا خلال هذه الفترة، إذ اتجهت لصعود لم يعهد من قبل أعقاب الأزمة المالية، حيث حقق متوسط السعر الاسمي للنفط أوبك 109.5 دولار خلال 2013، لتنخفض الأسعار بداية من جويلية 2014 بشكل كبير ليصل السعر إلى 49.5 دولار للبرميل سنة 2015 ليفقد البترول نسبة تفوق 50% من سعره بالمقارنة مع سنة 2012، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال سنة 2016.

III - ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول :

يمثل قطاع البترول القلب النابض للاقتصاد الجزائري والقطاع الاستراتيجي لها،حيث تولي الحكومات المتعاقبة أهمية خاصة له وهذا منذ السنوات الأولى للاستقلال حيث تعتمد عليه السلطات العمومية في دفع عجلة التنمية باعتبار العائدات النفطية الممول الرئيسي لمختلف المشاريع التنموية،كما أن القطاع النفطي يساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي؛ غير أن الملاحظ هو أن العائدات النفطية تخضع لعدة تقلبات نتيجة الظروف التي تحكم السوق العالمية للنفط، وهو ما جعل الموارد النفطية في الجزائر تتأثر بتذبذب أسعار برميل النفط.

1- أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي: لعبت أسعار البترول دور كبيرا في توفير العملات الصعبة سمح تلها بتمويل احتياجاتها، لذلك سنقوم بتحليل أثر أسعار البترول على الميزان التجاري.

1.1- أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات: من خلال الجدول الوارد أدناه نعرض بيانات إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001- 2014):

الجدول رقم (05): علاقة أسعار البترول بالصادرات في الجزائر (2001- 2014) مليار دولار

السنوات	أسعار البترول	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	صادرات المحروقات %
2001	24.8	18.53	19.09	97.1
2002	25.2	18.11	18.7	96.8
2003	29.0	24.99	24.46	98.1
2004	38.7	31.55	32.2	97.9
2005	54.6	45.58	46.37	98.3
2006	65.7	53.61	54.74	97.9
2007	74.8	59.61	60.59	98.4
2008	99.9	77.19	78.59	98.2
2009	62.2	44.41	45.18	98.3
2010	80.2	56.12	57.09	98.3
2011	112.9	71.66	72.88	98.3
2012	111	70.58	71.73	98.4
2013	109.5	63.66	64.71	98.4
2014	100.2	58.36	59.99	97.3

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.

الشكل رقم (01): نسب مساهمة صادرات المحرقات في الصادرات الاجمالية (2001-2014)

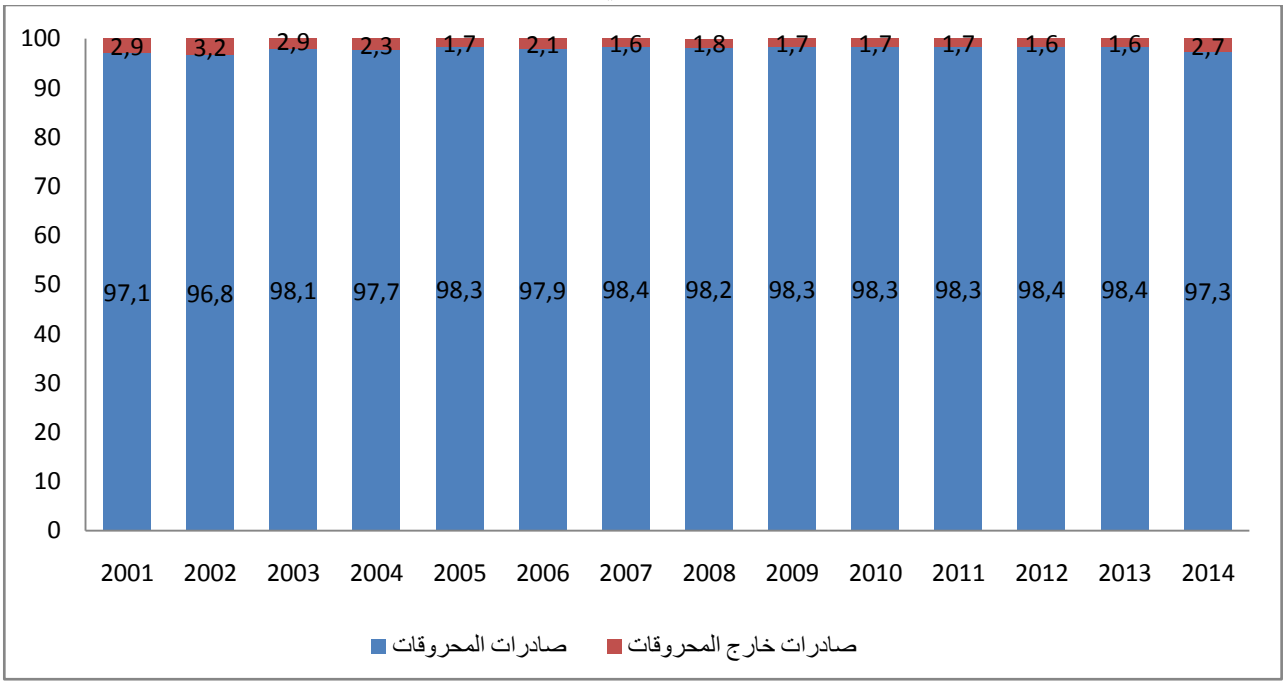

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (5).

نستنتج أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر بمتوسط خلال الفترة 98%، إلا أن الصادرات غير النفطية كنسبة لم تساهم بشكل كبير في اجمالي الصادرات رغم انتقالها من 600 مليون دولار سنة 2001 إلى 1.4 مليار دولار سنة 2014، وهي مساهمة ضعيفة لدولة بحجم الجزائر وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية من 18 مليار دولار سنة 2001 إلى 77 مليار دولار سنة 2008 بسبب ارتفاع متوسط أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) من 24 دولار إلى 99 دولار سنة 2008، وفي 2009 كان هناك تهاوي كبير لأسعار النفط كمخلفات للأزمة المالية مما أثر على العائدات الكلية، ورغم أن أعلى متوسط كسعر للبترول كان في 2011.

2.1- أثر أسعار البترول على الواردات: نعرض بيانات أسعار البترول وأثرها على الواردات في الجزائر.

الجدول رقم (06): علاقة أسعار البترول بالواردات في الجزائري (2001- 2014) مليار دولار

السنوات	أسعار البترول	مجموع الواردات
2001	24.8	9.48
2002	25.2	12.01
2003	29.0	13.32
2004	38.7	17.95
2005	54.6	19.56
2006	65.7	20.68
2007	74.8	26.34
2008	99.9	37.99
2009	62.2	37.40
2010	80.2	38.88
2011	112.9	46.92
2012	111	51.56
2013	109.5	54.98
2014	100.2	59.67

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.

الشكل رقم (02): أثر أسعار البترول على الواردات في الاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2014)

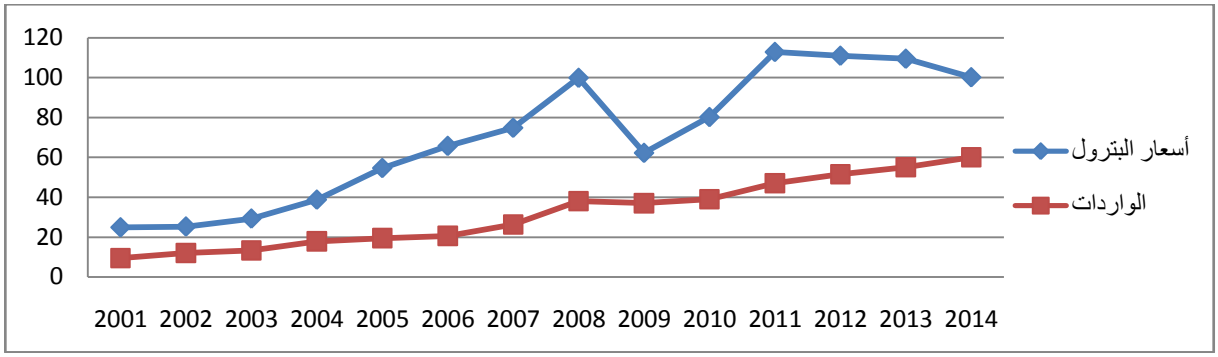

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (06)

هناك علاقة طردية ذات ارتباط قوي بين الواردات وأسعار البترول في الجزائر، حيث عرفت الواردات ارتفاعا مستمرا، منتقلة من9 مليار دولار سنة 2001 إلى ما يقارب 60 مليار دولار سنة 2014،وهذا الارتفاع والتطور المستمر نتيجة انتقال أسعار البترول أسعارها من 24 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 100 دولار سنة 2014، وعلى عكس الصادرات لم تتأثر الواردات بالأزمة المالية بسبب متطلبات البرامج للتجهيزات المستوردة.

3.1- أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري: نقوم بدراسة أثر التقلبات الحاصلة في سعر البترول على رصيد الميزان التجار من خلال البيانات التالية:

الجدول رقم (07): رصيد الميزان التجاري في الجزائر (2001- 2014) مليار دولار

السنوات	أسعار البترول	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	رصيد الميزان التجاري
2001	24.8	19.09	9.48	9.61
2002	25.2	18.7	12.01	6.70
2003	29.0	24.46	13.32	11.14
2004	38.7	32.2	17.95	14.27
2005	54.6	46.37	19.56	26.81
2006	65.7	54.74	20.68	34.06
2007	74.8	60.59	26.34	34.24
2008	99.9	78.59	37.99	40.06
2009	62.2	45.18	37.40	7.78
2010	80.2	57.09	38.88	18.20
2011	112.9	72.88	46.92	25.91
2012	111	71.73	51.56	20.16
2013	109.5	64.71	54.98	9.72
2014	100.2	59.99	59.67	0.326

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.

الشكل رقم (03): أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري في الجزائري (2001-2014)

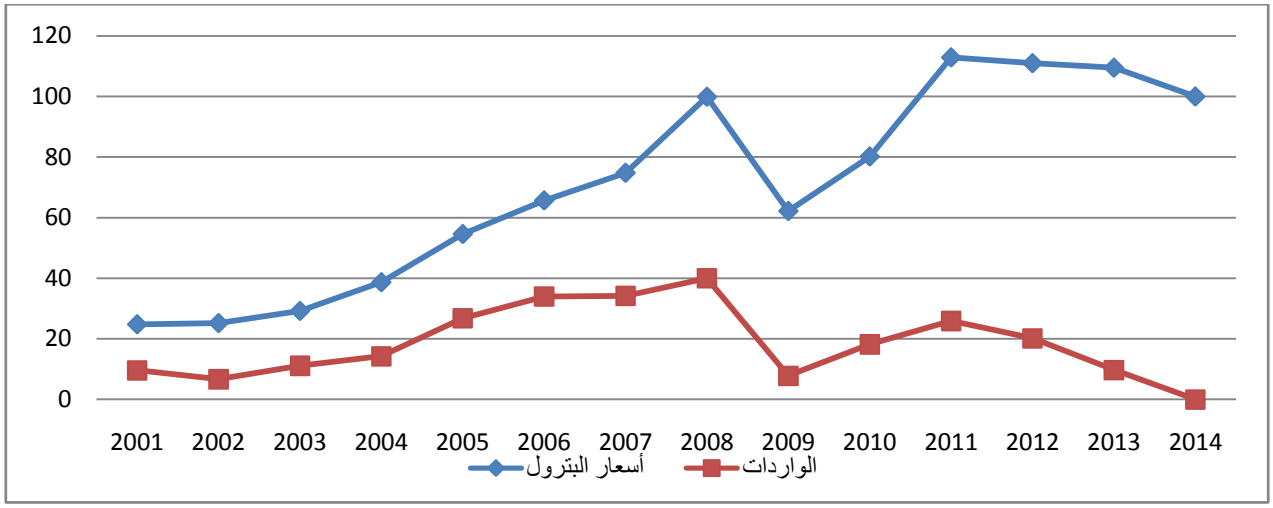

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (07).

رصيدا الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من961 مليون دولار في2001 إلى ما قيمته 40 مليار دولار سنة 2008، وهو أكبر رصيد منذ الاستقلال،وهذا التطور في رصيد يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من24 دولار للبرميل سنة2001إلى 99دولار سنة 2008، أما في فترة الخماسي الأخير نلاحظ تناقص كبير في الرصيد كنتيجة لتوسع في الواردات، ومن خلال ماسبق يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري للفترة (2001- 2014) يرتبط بأسعار البترول ومدى التوسع في الواردات.

2- أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الداخلي: تلعب موارد المحروقات دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر، نظر الارتفاع أسعار البترول، سنتطرق لأثر أسعار البترول على الإيرادات والنفقات وتوازن الميزانية.

1.2- أثر تقلبات أسعار البترول على الايرادات: تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، الجدول يوضح أثر أسعار البترول على مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الدولة

الجدول (08): تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2001- 2014) مليار دج

السنوات	أسعار البترول$	الايرادات البترولية	الايرادات العادية	الإيرادات العامة	الايرادات البترولية%
2001	24.8	1001.4	398.2	1399.6	71.55
2002	25.2	1007.9	482.9	1490.8	67.61
2003	29.0	1350.0	524.9	1874.9	72.01
2004	38.7	1570.7	580.4	2151.1	73.02
2005	54.6	2352.7	640.4	2993.1	78.61
2006	65.7	2799.0	720.8	3519.8	79.53
2007	74.8	2796.8	766.7	3563.5	78.49

2008	99.9	4088.6	965.2	5053.8	86.25
2009	62.2	2412.7	1146.6	3559.3	67.79
2010	80.2	2905.0	1298.0	4203.0	69.12
2011	112.9	3979.7	1448.9	5428.6	73.01
2012	111	4192.0	1863.0	6055.0	69.93
2013	109.5	4399.0	1972.0	6371.0	69.05
2014	100.2	3388.3	2078.7	5466.7	61.98

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر،2005، 2010، 2014.

إن عوائد البترول لا تزال تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة إذ تراوحت نسبة مساهمتها في حصيلة الإيرادات العامة ما بين 61.98 % و 67 خلال الفترة من 2001-2014 وبالمقابل فإن حصيلة الجباية العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة حيث تراوحت نسبتها مساهمتها ما بين % 13.75 و 38.02%خلال نفس الفترة؛ نستطيع القول أن إيرادات الجباية البترولية في الفترة 2001-2014 ارتفعت بنسبة كبيرة وهذا بسبب انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار البترول وصلت في سنة 2008 إلى 4088.6 مليار دج وهو ما يميل نسبة 86.25 % من الإيرادات الكلية، انخفضت بعدها خلال سنتي 2009-2010 حيث بلغت 4192.0 مليار دج و 4399.0 مليار دج على الترتيب بنسبة وصلت 69 % من الإيرادات الكلية، كما أن إيرادات الجباية العادية رغم ارتفاعها وزيادة مستوياتها منذ 2001 بلغت 2078 مليار دج سنة 2014 كانت أحسن مساهمة لها بحوالي 38.02 % وأقل مساهمة لها سنة 2008 ب 13.75 % من الإيرادات الكلية.

2.2- أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات: تنقسم النفقات في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، الجدل التالي يبين تطورها خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (09): تطور نفقات التسيير والتجهيز إلى النفقات العامة (2001- 2014) مليار دج

السنة	أسعار البترول$	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات
2001	24.8	798.6	522.4	1321.0
2002	25.2	975.6	575.0	1550.6
2003	29.0	1122.8	567.4	1690.2
2004	38.7	1251.1	640.7	1891.8
2005	54.6	1245.1	806.9	2052.0
2006	65.7	1437.9	1015.1	2453.0
2007	74.8	1673.9	1434.6	3108.5
2008	99.9	2217.7	1973.3	4191.0
2009	62.2	2300.0	1946.3	4246.3
2010	80.2	2659.0	1807.9	4466.9

2011	112.9	3797.2	1934.2	5731.4
2012	111	4608.3	2820.4	7428.7
2013	109.5	4335.6	2544.2	6879.8
2014	100.2	4486.3	2493.9	6980.2

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر،2005، 2010، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات العامة في الجزائر في ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة نفقات التسيير حيث تمثل النسبة الأكبر في إجمالي النفقات العامة، حيث بلغت سنة 2001 و 798 مليار دج أي أكبر من ضعف النفقات التجهيز حيث وصلت نسبتها الى 72.21 % من إجمالي النفقات العامة و لكن مع بداية تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية ارتفعت ميزانية التجهيز من 522.4 مليار دج 2001 إلى 640.7 مليار دج سنة 2004، وهذا عند تطبيق برنامج لإنعاش الاقتصادي ومع هذا بقيت نفقات التسيير تحتل أكبر من النفقات الإجمالية، ومع تنفيذ برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية ارتفعت نفقات التجهيز حيث بلغت سنة 2008 حوالي 1973 مليار دج واستمرت نفقات التجهيز في الارتفاع إلى أن وصلت سنة 2012 إلى 2800 مليار دج و تقابلهما نفقات التسيير بمبلغ 4600 مليار دج ووصلت نفقات التسيير سنة 2014 إلى4486.3 مليار دج ونفقات التجهيز إلى 2493.9 مليار دج.

VI - التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر :

1- التنويع الاقتصادي: تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وذلك التنويع يساهم في تقليل المخاطر الناجمة على التركيز وخاصة التقلبات الموجودة في قطاع المحروقات للدول النفطية وتداعيات الأزمة الحالية 2015 وانخفاض أسعار النفط بأكثر من 50%،أو حتى قطاع الفلاحة الذي يعتمد على تساقط الأمطار؛ تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق والشركاء التجاريين، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية[15].

2- مؤشرات التنويع الاقتصادي: أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:[16]

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة تغير مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد منعدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

- تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيراداتها، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أنذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد لها على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- تغير مال لقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنًا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

3- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: لهذا المؤشر أهمية كونه يبين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يمثل القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي؛ الجدول التالي يوضح نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي معتمدين في التقسيم على جداول بنك الجزائر:

الجدول رقم (10): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33	33.5	37.0	38.3	29.8	27.1
الفلاحة	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.0	9.0	8.6	0.9	9.9	10.6
الصناعة	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	6.4	4.6	5
أشغال عمومية	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8	3.9	9.8	10.8
الخدمات السوقية	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6	23.3	21.1	1.20	23.1	25.2
الخدمات غير سوقية	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.4	9.0	10.3	12.9	14.1	17.3	9.16	15.3	16.3

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014

الشكل رقم (04): تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي سنويا

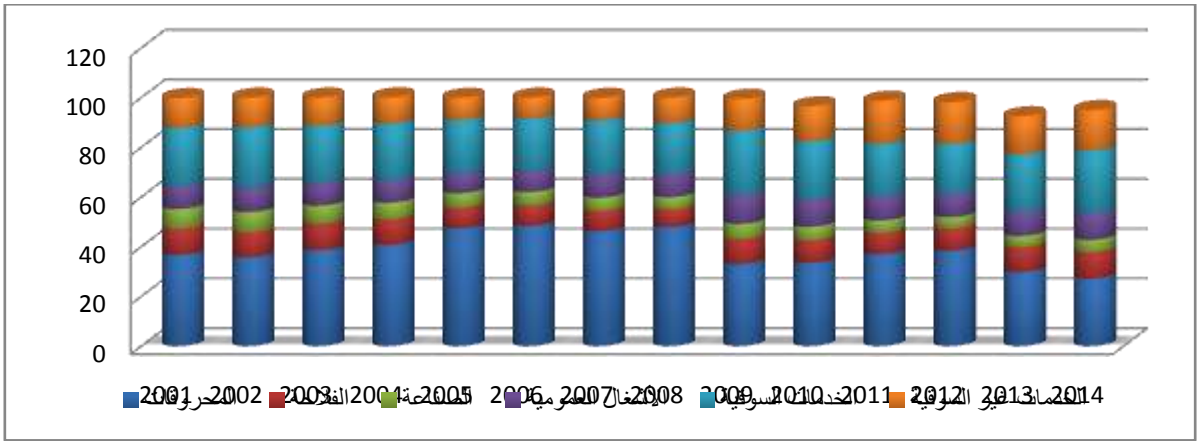

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (10)

الشكل رقم (05): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2001-2014)

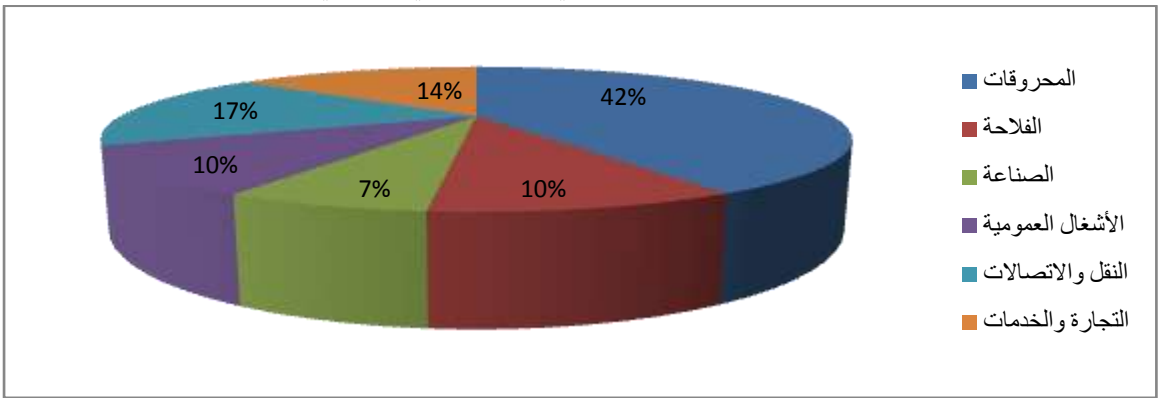

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (10)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن القطاعات التي ساهمت في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة برامج الاستثمارات العمومية هي: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الاتصالات والنقل والتجارة والخدمات، حيث يتميز الاقتصاد الجزائري عن اقتصاديات الدول المجاورة كونه يعتمد على المحروقات بشكل كبير وكانت مساهمة القطاعات كالتالي:

1.3- قطاع المحروقات: تطور قطاع المحروقات منذ سنة 2001 في ظل ظرف تميز بارتفاع قوي في أسعار حيث ارتفعت الأسعار من 29 دولار إلى حوالي 147 دولار سنة 2008، وانخفضت سنة 2009 بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008، وعاود ارتفاعه من 2009 إلى غاية 2014 ليسجل 112 دولار؛ أما من ناحية الكمية فقد عرف حجم الصادرات فترتين الأولى اتسمت بالزيادة من بداية الألفية إلى غاية 2006، حيث وصل أعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نفط يومي، أما المرحلة التي تلتها إلى غاية 2014 تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط من الآبار القديمة؛ وكانت أعلى حصة لمساهمة القطاعفيإجماليالناتجالمحلي 45.3 % سنة 2008 قبيل الأزمة المالية العالمية، كما ساهمت صادرات الجزائر من الغاز في تدعيم الناتج المحلي الاجمالي.

بهذه الأرقام يصبح هذا القطاع المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي الكلي وأرقام النمو الاقتصادي على وجه الخصوص، غير أن المفارقات الصعبة لهذا القطاع تتمثل في أن مستويات الإنتاج وسياسات تحددها السوق الدولية، حيث الجزائر تحترم حصتها السوقية المحددة من طرف OPEC كما أن الأسعار جد متقلبه؛ وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يولد وفوارت خارجية إيجابية أو آثار تحريضية لبقية القطاعات الأخرى.

2.3- قطاع الفلاحة: هذا القطاع لا يمثل سوى9% من الناتج المحلي وهو رقم ضعيف لدولة بحجم الجزائر التي تعد اكبر دولة في افريقيا من حيث المساحة ولها مؤهلات طبيعية بحجم قارة وتعدد المناخات، وكان انعكاس هذا الضعف على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر لحد الآن مما يخلق صعوبات على مستوى فاتورة الاستيراد.

يعرف قطاع الفلاحة أداء متذبذب على طول فترة البرامج الاستثمارية رغم البرامج التي خصصت للقطاع كما ساهمت فترة الجفاف في انخفاض النسبة كون القطاع الفلاحي في الجزائر مازال يشتغل بطرق بدائية غير مواكبة للتكنولوجيا الموجودة في القطاع، طبقت الدولة من خلال البرامج برنامج تطوير الفلاحة PNDA بهدف ضمان الأمن الغذائي وترقية المداخيل والتشغيل والقضاء على الفقر المنتشر في الأرياف خاصة، وأيضا تسيير الموارد الطبيعية من تربة ومياه،أهم مايحسب لهذا البرنامج مايلي:

- تعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم لذلك حاول البرنامج زيادة زراعة القمح بأنواعه وتحقق ذلك من خلال حصد 43 مليون قنطار سنة 2010 مقابل 23 مليون قنطار سنة 2007.
- تضاعفت قدرات زارعة الأشجار من 517000 هكتار إلى مليون هكتار خلال الفترة (2001 2006)،ضمن إستراتيجية لاستبدال الأراضي المخصصة لزارعة الحبوب ذات المردود الضعيف بزارعة الأشجار المثمرة.

على أساس ما تقدم يظهر أن الفلاحة الجزائرية تتجه نحو تنمية الزراعات التي تمتلك فيها قدرات معتبرة كالحبوب والزيتون والتمور والحمضيات، بالإضافة إلى الزراعات الصناعية مثل الطماطم الصناعية والتبغ...الخ، التطبيق الفعلي للبرنامج أكيد سيساهم في زيادة حصة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي.

3.3- قطاع الصناعة:[17] تبقى الصناعة تسجل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة بمتوسط قدر ب 6.1% ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييريه وتنظيمية، فعلى الرغم من الإرادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة العراقيل المالية وتأهيل عناصر هو جعله على قدر من التنافسية، إلا أن الاعتماد على أنماط تسييريه بمختلف مطلقاتها وتطبيقاتها، لمتكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، حتى إن شركات التسيير والمساهمة والتي أنشئت خلال سنة 2003، حاولت أن تكون مرافقا

للمؤسسات في البحث عن شركاء، ومساعدتها في إدارة مشكلاتها المالية والتسييرية، إلا أن صلاحيتها كانت محدودة، أما الفترة الأخيرة أي منذ سنة 2011 حاولت الحكومة زيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي لكن لا تظهر نتائجه في الوقت القصير ربما في سنوات قادمة.

ويبين فحص تطور الإنتاج الصناعي، أن قطاع الصناعة العمومية يظل يميزه بشكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والإلكترونية والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة، وفي المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من أن ويواجه بدرجة أقل مشكل الجمود.

وفي الأخير يعد قطاع الصناعة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم المتقدم، وبسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، وقانون الاستثمار الذي يحدد حصة المستثمر الأجنبي أمام المستثمر المحلي او ما يعرف بقانون (51% + 49 %) من أهم الأسباب التي تجعل مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة.

4.3- الأشغال العمومية:[18] حقق هذا القطاع في سنة 2009 نمو قياسيا بلغ11%، وهو النمو الأكثر ارتفاعا بين كل قطاعات النشاط، وقد سمح في تدعيم إجمالي الناتج المحلي رغم الانخفاض الحاد في المداخيل النفطية بسبب تراجع أسعارها عقب الأزمة المالية العالمية 2008، وقدت رتبت هذه النتيجة أساسا عن ارتفاع نفقات التجهيز للدولة التي بلغت 23%،حيث يمثل نشاط البناء والأشغال العمومية المتولد عن هذه النفقات أكثر من النصف 55% من رقم أعمال هذا القطاع، ويتوزع باقي النشاط بين القيمة المضافة المولدة من طرف قطاعات الخدمات، وتلك المولدة من طرف الأشغال البترولية وكذلك الاستثمار العقاري للأسر في البناء الذاتي وأخيرا البناء والأشغال العمومية للمؤسسات؛ وقد سجل بناء السكنات، الذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع، نموا مقاسا بالحجم بلغ 22.7% ونموا مقاسا تؤكد المؤشرات الظرفية لهذا القطاع خصوصا إنتاج الإسمنت ومعدات البناء، هذه الوتيرة العالية للنمو في هذا القطاع، ففي 2012 يمثل ما هو متاح من إنتاج الإسمنت إنتاجا واستيرادا ارتفاعا بلغ 11.2% بالرغم من انخفاض الاستيراد من هذه المادة بما يقارب 45%، ونفس الشيء عن التوسع فيما هو متاح من حديد الخرسانة الذي ارتفع إنتاجه بواقع 14.3% واستيراد هب 26 %.

ويمكن القول أن المساهمة المقبولة لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي، تعود لحجم الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها والتي تجاوزت 3 ملايين وحدة في فترة الدراسة.

4- قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل -هيرشمان: إن مؤشرات التنويع الاقتصادي تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها تفقد غير كافية بسبب غياب

العامل الكمي لذلك لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع واختلاف الأنشطة الاقتصادية في كل دولة.

ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي؛ في هذه الدراسة سنقتصر على مقياس هرفندل هيرشمان (Herfindal- Hirshman)لمعرفة تنوع الاقتصاد الجزائري وهو مقياس يحدد لنا التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية[19]:

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندل -هيشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة (في المتغير المدروس كاملا) كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاعi

X: الناتج المحلي الاجمالي PIB

N:عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل -هيرشمان على الاقتصاد الجزائري للفترة (2001- 2014 التي تميزت ببرامج الاستثمارات العمومية؛ والجدول التالي يوضح درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري:

الجدول رقم (11): قيمة مؤشر هرفندل – هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر هرفندل – هيرشمان H.H	0.120	0.115	0.137	0.158	0.228	0.240	0.217	0.233	0.133	0.084	0.121	0.128	0.041	0.044

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السابقة وتطبيق المعادلة

الشكل رقم (06): تطور قيمة مؤشر هرفندل – هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2001- 2014)

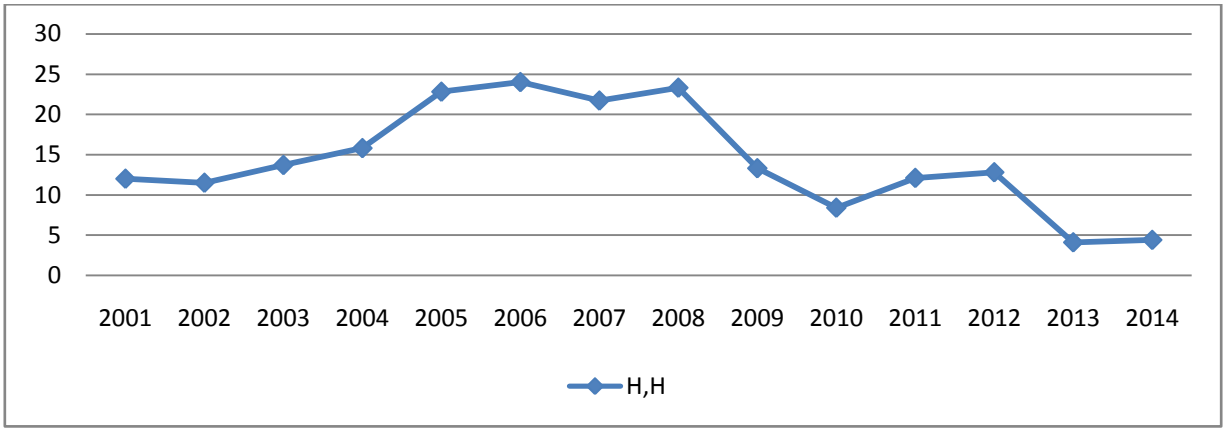

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (11)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2002 إلى سنة 2008، حيث تضاعفت قيمته من0.115إلى0.233، وفي سنة 2009 نلاحظ انخفاض حاد حيث بلغ المؤشر 0.133، يمكن القول بأن في سنة 2009 أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا ويمكن تفسير ذلك بالانخفاض الكبير لأسعار المحروقات من 99.9 دولار للبرميل كمتوسط سنوي لسنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل كمتوسط سنوي لسنة 2009 وبالتالي تراجع الحصيلة المالية، وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي، كما يلاحظ استمرار انخفاض المؤشر سنة 2013 وسنة 2014، حيث بلغ 0.41 رغم ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، وتفسير ذلك تراجع الكمية المصدرة للخارج وكذلك ارتفاع ملحوظ من حيث القيمة للقطاعات الأخرى خاصة الفلاحة والخدمات، وهو دليل جيد لإمكانية تنويع الاقتصاد الجزائري وتخلصه من التبعية لقطاع المحروقات.

V - الخاتمة:

إن اعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع البترولي قد جعل الميزانية العامة للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وذلك نتاج أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى اعتبار من أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الأخر لها، هذا ماجعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول، حيث أدت المداخيل البترولية الضخمة مع عودة أسعار البترول للارتفاع مع بداية القرن الحالي ووصوله المستويات قياسية إلى توسيع الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية المعتمدة. وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا إنشائه الصندوق

ضبط الإيرادات الذي يعتبر كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الميزانية من جهة أخرى، ومحاولة تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الغير البترولية التي تعتبر المصدر الأساسي لتطوير إيرادات الجباية العادية إلى غاية تبني نموذج جديد للنمو، إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية وتحمل العجز الموازني مازالت مرهونة بتقلبات أسعار البترول.

1- نتائج الدراسة: نستنتج من خلال هذه الدراسة مجموعة من النتائج نذكر منها:

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول يجعله يتأثر بالأحداث التي تحدث على مستواه؛
- هناك تأثير مباشر لتغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة ورصيدها؛
- محاولة الجزائر الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول وتجنب خطر انخفاضها وذلك عن طريق إنشاء صندوق ضبط الإيرادات العامة بالإضافة إلى القيام ببرامج الإنفاق خلال الفترة الممتدة من 2000-2015، الأمر الذي يمكن من الحد من تقلبات الإنفاق العام عند التغير في مداخيل البترول، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في المستوى المطلوب.

2- الاقتراحات: عدم الاعتماد الكلي على القطاع البترولي ومحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إلى جانب الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة فيما يخص إدارة عائدات البترول؛

- التوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة؛
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصناعة التحويلية وتدريجيا نحو قطاع السياحة والخدمات؛
- واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة التوجيه إلى تحسين الجانب المالي، من خلال تنشيط الأسواق المالية.

IV- الإحالات والمراجع :

[1] International Energy Agency Website, <http://www.iea.org>.consule le 25/10/2018

[2] حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية، العبيكان للنشر، الرياض، ط1، 2007، ص70.

3 http://en.wikipedia.org/wiki/Petroleum

[4] إبراهيم بن صالح العمر، النمو الاقتصادي العالمي و أثره في اقتصاديات النفط خلال الفترة 1980-2005، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 01، 2007، ص2.

[5] أحمد رمضان شقلية، النفط العربي و صناعة تكريره، دار تهامة للنشر، جدة، 1980، ص31.

[6] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص3.

[7] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2015، أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة، ص139.

[8] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق سوريا، 2010، ص 18.

[9] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص ص 58-59.

[10] قويدري قويشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف،2009/2008، ص ص 56-57.

[11] مصطفى جاب الله ، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة و ميزان المدفوعات –حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الواد، جوان 2016، ص103.

[12] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص12.197

[13] ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص ص 13-14.

[14] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص18.

[15] ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،مجلد4،العدد 2 حزيران، 2002،بيروت، 2002،ص 8.

[16] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001 ، ص12.

[17] تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر2008، ص ص 163- 165.

[18] نفس المرجع، ص 165.

[19] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989- 2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 197.